

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٣

بوضع استثناء وقضى من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب والمعاش ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩١١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانونين رقمي ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ١١٣ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما يجوز بقرار من وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي خلال السنة المسالية الحالية ١٩٦٤/١٩٦٣ التعيين في الوظائف والدرجات العالية المتخلة والتي تخلف في وزارة الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي وما يتبعها من الهيئات والمؤسسات العامة وغيرها وذلك عن غير طريق ديوان الموظفين ، دون إجراء امتحان المناقصة أو التقيد بإجراءات التعيين المقررة قانوناً .

واستثناء من حكم المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه تستوفى مسوغات التعيين من الموظفين والعامل المذكورين خلال تسعة أشهر من تاريخ تعيين كل منهم .

كما يجوز للوزير خلال السنة المسالية ذاتها التعيين في الوظائف في غير أذنى الدرجات عدا الوظائف العليا ، دون التقيد بالقواعد والمدد المنصوص عليها في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه . وقراري رئيس الجمهورية رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليهما - وذلك بمراجعة المؤهل العلمي للموظف وتاريخ حصوله عليه وخبرته وطبيعة الوظيفة التي يعين فيها وباقتراض حصوله على ترقية إلى درجة أعلى كل خمس سنوات من تاريخ حصوله على المؤهل العلمي ، وذلك بشرط ألا يسبق الموظف الذي يعين وفقاً لهذه القواعد زملاءه في الخروج العاملين في الجهة المعين فيها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل له من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ من ديسمبر سنة ١٣٨٢ ( ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر